مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/19

استبدال العملة عبر حذف الأصفار

هل يمكن الوصول إلى الأموال المكتنزة في الوقت الراهن؟

د. حيدر نعمة بخيت

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

استبدال العملة عبر حذف الأصفار: هل يمكن الوصول إلى الأموال المكتنزة في الوقت الراهن؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. حيدر نعمة بخيت / جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

I. الملخص

- يمكن لعملية حذف الأصفار أن تعمل على تبسيط التعاملات المالية والمحاسبية، وتقليص الأرقام الكبيرة المستخدمة في عمليات الدفع والتسعير، وتحسين المظهر الاسمي للعملة، وتعزيز ثقة المتعاملين بها، كما تسهم في الحد من الآثار النفسية الناجمة عن تضخم الأرقام الاسمية.
- عملية حذف الأصفار، من الناحية النقدية، لا تقتصر على استبدال الأوراق النقدية، وإنما تمثل جزءاً من برنامج إصلاح اقتصادي ونقدي شامل يهدف إلى دعم استقرار الأسعار وتعزيز مصداقية السياسة النقدية، بالشكل الذي يهيئ البيئة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أداء النظام المالي.
- حذف الأصفار عملية اقتصادية قامت بها الاقتصادات الراسخة خلال حقب زمنية مختلفة، وفقاً للضرورات الاقتصادية، منها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والبرازيل التي قامت بها لأكثر من ثلاث مرات، وتركيا التي لجأت إلى حذف ثلاثة أصفار في عام 2005، إلى جانب دول أخرى عدة.
- البنك المركزي العراقي طرح فكرة حذف الأصفار قبل سنوات عدة، ويرى البعض أن هذه العملية لا تحتاج إلى تشريع برلماني، كونها تُعد من صلاحيات البنك المركزي، وفقاً للمواد 32 و33 و36 من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004،

بينما يرى آخرون أن العملية تحتاج إلى قانون يصدر عن مجلس النواب، كونها تُعد إعادة تقييم قانونية للوحدة النقدية، ومن ثم تبعاتها على المديونية والعقود والمدفوعات الحكومية وغيرها.

- وفقاً للتجارب العالمية، فإنها تشير إلى أن الإصلاح النقدي، ومنها حذف الأصفار، يحقق نتائج أفضل عندما يقترن بالتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وربط عمليات استبدال العملة بالحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية، بالشكل الذي يسمح بتحويل جزء كبير من النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى ودائع مصرفية يمكن توظيفها في النشاط الاقتصادي.
- شهد العراق تطوراً في مؤشرات الرقمنة المالية خلال عامي 2023 و2024، فقد ارتفعت قيمة العمليات المنفذة عبر المقسم الوطني (National Switch) من 800 مليار دينار إلى أكثر من 2 تريليون دينار خلال عام واحد، كما ارتفعت المدفوعات الحكومية الإلكترونية إلى ما يقارب 912 مليار دينار عراقي.
- نجاح مشروع حذف الأصفار في العراق يتطلب الانتقال من المفهوم التقليدي القائم على استبدال الأوراق النقدية إلى مفهوم أوسع يتمثل في الإصلاح النقدي الرقمي، بالشكل الذي تكون فيه عملية استبدال العملة جزءاً من برنامج شامل يهدف إلى إعادة هيكلة الدورة النقدية، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على السيولة النقدية الورقية.

- غالباً ما يرافق الإصلاح النقدي، ومنها حذف الأصفار من العملة الوطنية، تطوير أنظمة المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية، والتي إذا ما تحققت، فإنها ستحقق نتائج أفضل في استقرار النظام النقدي وزيادة كفاءة السياسة النقدية، مقارنة بالدول التي اكتفت بتغيير الفئات النقدية فقط دون إجراء عملية إصلاح نقدي وتقني.
- يشير صندوق النقد الدولي إلى أن التحول الرقمي في القطاع المالي يُعد أحد أهم متطلبات تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة إدارة السيولة النقدية، لذلك فإن العراق بحاجة إلى اعتماد برنامج متكامل يقوم على فتح حساب مصرفي أو محفظة إلكترونية لكل مواطن قبل البدء بعملية استبدال العملة.
- كجزء من عملية التحول في النقود في العراق، فيُصار إلى إيداع المبالغ المستبدلة مباشرةً في الحسابات المصرفية، مع منح أصحابها حرية السحب التدريجي أو استخدامها في عمليات الدفع الإلكتروني، والاستفادة من الحوافز والمنافع الممكن تقديمها لتشجيع هذه العملية.
- يتوافق النهج المقترح مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025–2029)، التي تستهدف رفع نسبة امتلاك الحسابات المالية إلى 50% من السكان البالغين، ورفع استخدام المدفوعات الرقمية إلى 85% بحلول عام 2030.
- يحتاج العراق إلى أن يعمل على إطلاق حوافز تشجع المواطنين

على إيداع الأموال في المصارف، مثل إعفاء الودائع الجديدة من بعض الرسوم، أو منح عوائد تشجيعية على الودائع، أو توفير تسهيلات ائتمانية للمودعين.

- يمكن للحكومة، كإجراء تشجيعي، أن تقوم بصرف الرواتب والمدفوعات كافة عبر الحسابات المصرفية، وتوسيع استخدام أجهزة نقاط البيع (POS) والمحافظ الإلكترونية في جميع الأنشطة التجارية والخدمية، وأن تعمل على خلق سرعة دوران في النقود الإلكترونية داخل الاقتصاد، وتخفض تكاليف التداول الإلكتروني.
- إن تنفيذ برنامج حذف الأصفار في الوقت الراهن، في ظل غياب المتطلبات الأساسية والمعالجات ذات الصلة بضعف الثقة بالقطاع المصرفي، والتفاوت في البنية التحتية الرقمية بين المحافظات العراقية، وانخفاض الثقافة المالية والرقمية لدى نسبة غير قليلة من السكان، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير التشريعات الخاصة بحماية البيانات والأمن السيبراني، وزيادة الاستثمارات في مراكز البيانات وشبكات الاتصالات، وضمان استقرار التيار الكهربائي والإنترنت، كل هذه العوامل، إذا لم تُعالج، فلن تتحقق النتائج المرجوة من هذا المشروع، بل ستكون ارتداداته خطيرة.
- إن نجاح الإصلاح النقدي في العراق يتطلب دمج سياسة حذف الأصفار مع الرقمنة المالية ضمن برنامج إصلاح اقتصادي ومصرفي متكامل يضمن تحقيق الاستقرار النقدي وتحسين كفاءة النظام المالي.

II. المقدمة

يُعد استقرار النظام النقدي أحد أهم أهداف السياسة النقدية، كونه يسهم في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية، وتحقيق الاستقرار المالي، ودعم النشاط الاقتصادي. إلا أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات متعددة تتعلق بإدارة السيولة النقدية، تتمثل في ارتفاع حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، وضعف الشمول المالي، واستمرار الاعتماد على التعاملات النقدية في معظم الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة بين حجم الكتلة النقدية المتداولة وحجم السيولة المتاحة داخل المصارف. لذا، يرى البنك المركزي العراقي أن تعزيز الشمول المالي والتحول نحو المدفوعات الرقمية يمثلان أحد أهم محاور الإصلاح المالي خلال السنوات المقبلة.

وتشير البيانات الرسمية المتاحة للبنك المركزي العراقي إلى أن حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بلغ 93.4 تريليون دينار في نهاية عام 2024، في حين بلغ عرض النقد الواسع (M2) نحو 174.0 تريليون دينار، وهو ما يعني أن أكثر من نصف السيولة النقدية ما زالت خارج القطاع المصرفي، الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على تمويل النشاط الاقتصادي، ويضعف بشكل كبير من فعالية أدوات السياسة النقدية في العراق.[1] في المقابل، شهد العراق خلال عامي 2023 و2024 توسعاً واضحاً في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ضمن جهود البنك المركزي لتقليل الاعتماد على النقد الورقي. كما

1. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2024, Statistics and Research Department, Baghdad, 2025.

تضمنت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025–2029) أهدافاً طموحة تتمثل في رفع نسبة امتلاك الحسابات المصرفية أو الرقمية إلى 50% من السكان البالغين بحلول عام 2030، وزيادة استخدام المدفوعات الرقمية إلى 85%، بالشكل الذي يعزز قدرة النظام المالي على استقطاب الأموال المكتنزة وإدخالها في الدورة الاقتصادية [1].

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الربط بين مشروع حذف الأصفار والتحول الرقمي، بحيث لا يقتصر الإصلاح النقدي على استبدال الأوراق النقدية بعد حذف الأصفار، وإنما يتحول إلى أداة لإعادة الأموال المكتنزة إلى النظام المصرفي، من خلال تشجيع استخدام الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمي، ومن ثم معالجة مشكلة نقص السيولة النقدية وتعزيز كفاءة السياسة النقدية في العراق.

III. سياسة حذف الأصفار: المفهوم والأهداف والتجارب الدولية

يُعد تغيير اسم العملة (Redenomination) أو حذف الأصفار إحدى أدوات الإصلاح النقدي التي تلجأ إليها الدول لمعالجة الاختلالات التي تصيب النظام النقدي، ولا سيما بعد فترات التضخم المرتفع أو التراجع في القوة الشرائية للعملة. ومع تطور النشاط الاقتصادي واتساع نطاق المبادلات التجارية والمالية، ظهرت الحاجة إلى تطوير الأنظمة النقدية بالشكل الذي ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية ويعزز من كفاءتها. ومن هذا المنطلق، اتجهت العديد من الدول إلى

إعادة هيكلة عملاتها الوطنية من خلال حذف عدد محدد من الأصفار واستبدال العملة القديمة بأخرى جديدة وفق معدل تحويل محدد، دون أن يترتب على ذلك تغيير في القيمة الحقيقية للثروة أو الدخول.

وتهدف عملية حذف الأصفار إلى تبسيط التعاملات المالية والمحاسبية، وتقليص الأرقام الكبيرة المستخدمة في عمليات الدفع والتسعير، فضلاً عن تحسين المظهر الاسمي للعملة وتعزيز ثقة المتعاملين بها، كما تسهم في الحد من الآثار النفسية الناجمة عن تضخم الأرقام الاسمية؛ إذ إن تداول أوراق نقدية ذات قيم رقمية مرتفعة قد يرسخ لدى الأفراد انطباعاً بانخفاض قيمة العملة، حتى وإن لم يعكس ذلك قيمتها الحقيقية.

ولا تقتصر عملية حذف الأصفار على استبدال الأوراق النقدية فحسب، وإنما تمثل جزءاً من برنامج إصلاح اقتصادي ونقدي أشمل يهدف إلى دعم استقرار الأسعار وتعزيز مصداقية السياسة النقدية، بالشكل الذي يهيئ البيئة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أداء النظام المالي. وعموماً، تسعى سياسة حذف الأصفار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية، من أهمها:[2]

1. تعزيز الثقة بالعملة الوطنية محلياً ودولياً.
2. تبسيط عمليات حمل وتداول العملة المحلية وتسهيل استخدامها.

2. عبد الحسين جليل الغالبي ورجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي وسياسة حذف الاصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 10 عدد 30، جامعة الكوفة، 2014، ص3-2.

3. تسهيل عمليات التبادل التجاري والمالي بين الأفراد والمؤسسات.
4. دعم جهود استقرار الأسعار والحد من الآثار السلبية للتضخم.
5. تبسيط عمليات التحويل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية.
6. الحد من ظاهرة الدولرة وتعزيز الاعتماد على العملة الوطنية.
7. تهيئة البيئة الاقتصادية للاندماج بصورة أكبر في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقد نجحت دول عديدة حول العالم في تنفيذ هذه السياسة بعد تهيئة الظروف الاقتصادية والمؤسسية المناسبة، منها ألمانيا في عام 1948، عندما قامت باستبدال الرايخ مارك بالمارك الألماني ضمن عملية إصلاح نقدي، والبرازيل التي قامت بخمس عمليات لحذف الأصفار من عملتها، بمعدل ثلاثة أصفار في كل مرة، خلال المدة 1967–1994، وتركيا التي حذفت ستة أصفار من عملتها عام 2005، ورومانيا التي حذفت أربعة أصفار، وزيمبابوي التي حذفت عشرة أصفار من عملتها عام 2008، وكذلك إيران التي حذفت أربعة أصفار. وكما هو مبين في الجدول.

جدول 1: أهم الدول التي نفذت سياسة حذف الأصفار من عملاتها خلال المدة 1948-2021

الدولة	سنة التنفيذ	عدد الاصفار المحذوفة	الملاحظات
ألمانيا	1948	غير مباشر (إصلاح نقدي شامل)	استبدال الرايخ مارك بالمارك الألماني ضمن إصلاح نقدي
البرازيل	1967–1994	18 صفرا (تراكميا)	نفذت عدة عمليات متتالية حتى إطلاق الريال عام 1994
الأرجنتين	1970–1992	13 صفرا (تراكميا)	أربع عمليات لإعادة تسمية العملة خلال فترات التضخم المرتفع
الكيان الصهيوني	1980 و1985	6 أصفار (تراكميا)	ضمن برنامج مكافحة التضخم والإصلاح الاقتصادي
بولندا	1995	4 أصفار	1 زلوتي جديد = 10,000 زلوتي قديم
تركيا	2005	6 أصفار	1 ليرة جديدة = 1,000,000 ليرة قديمة
رومانيا	2005	4 أصفار	1 ليو جديد = 10,000 ليو قديم
أذربيجان	2006	3 أصفار	1 مانات جديد = 5,000 مانات قديم
غانا	2007	4 أصفار	1 سيدي جديد = 10,000 سيدي قديم
فنزويلا	2008	3 أصفار	بوليفار قوي
كوريا الشمالية	2009	صفران	100 وون قديم = 1 وون جديد
زيمبابوي	2006–2009	25 صفرا (تراكمياً)	عدة عمليات بسبب التضخم المفرط
زامبيا	2013	3 أصفار	1 كواشا جديد = 1,000 كواشا قديم

بيلاروس	2016	4 أصفار	إعادة هيكلة العملة وإعادة طرح العملات المعدنية
فنزويلا	2018	5 أصفار	بوليفار سيادي
فنزويلا	2021	6 أصفار	بوليفار رقمي
العراق	قيد الدراسة	3 أصفار	اقترح البنك المركزي حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي ضمن مشروع إصلاح نقدي مستقبلي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع ونشرات البنوك المركزية للدول المذكورة

وقد طرح البنك المركزي العراقي مشروع حذف الأصفار منذ أكثر من عقد بهدف إعادة هيكلة العملة العراقية وتسهيل عمليات التداول، إلا أن المشروع لم يُنفَّذ بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن الحاجة إلى تهيئة البيئة التشريعية[3]. والفنية المناسبة، ومن ثم فإن نجاح هذا المشروع لا يرتبط فقط بإصدار أوراق نقدية جديدة وإنما بمدى قدرة السياسة النقدية على استثمار عملية الاستبدال في إعادة الأموال المكتنزة Hoarding[4]: إلى الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة بالنظام المالي. ومن الناحية الاقتصادية لا يؤدي حذف الأصفار

3. على الرغم من ان البعض يرى ان هذه العملية لا تحتاج الى تشريع برلماني كونها تعد من صلاحيات البنك المركزي وفقا للمواد 32 و33 و36 من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004. بينما يرى اخرون ان العملية تحتاج الى قانون يصدر عن مجلس النواب كونها تعد إعادة تقييم قانونية للوحدة النقدية ومن ثم تأثر على المديونية والعقود والمدفوعات الحكومية وغيرها.

4. الاكتناز Hoarding: هي عملية احتفاظ الأفراد أو المؤسسات بالنقود أو الأصول السائلة خارج الدورة الاقتصادية وعدم استخدامها في الاستهلاك أو الاستثمار أو إيداعها في الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى تعطيل وظيفتها الاقتصادية.

وحده إلى زيادة السيولة المتاحة داخل المصارف، لأن الأموال المكتنزة يمكن أن تتحول ببساطة من أوراق نقدية قديمة إلى أوراق جديدة إذا لم ترافق عملية الاستبدال إجراءات تنظيمية وتشجيعية تدفع أصحابها إلى إيداعها في الحسابات المصرفية. ولذلك فإن التجارب الدولية تشير إلى أن الإصلاح النقدي يحقق نتائج أفضل عندما يقترن بالتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وربط عمليات استبدال العملة بالحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية، بالشكل الذي يسمح بتحويل جزء كبير من النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى ودائع مصرفية يمكن توظيفها في النشاط الاقتصادي.

IV. الرقمنة كأداة لاستقطاب الأموال المكتنزة

يمثل التحول الرقمي أحد أهم الأدوات الحديثة لمعالجة مشكلة الاكتناز النقدي، إذ يسهم في تقليل الاعتماد على النقد الورقي، وزيادة سرعة دوران النقود، وتعزيز قدرة السلطات النقدية على متابعة التدفقات المالية. كما أن انتشار المدفوعات الإلكترونية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأموال المودعة في المصارف، الأمر الذي يعزز قدرة الجهاز المصرفي على منح الائتمان وتمويل الاستثمار، ويزيد من فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة. وقد أكد صندوق النقد الدولي أن توسيع استخدام المدفوعات الرقمية يمثل أحد أهم الإصلاحات الجارية في العراق، لما له من دور في تقليل الاعتماد على النقد وتحسين الشمول المالي.[5]

5. IMF, 2024 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR IRAQ, Country Report No. 24/128, May 2024.

وقد شهد العراق تطوراً ملحوظاً في مؤشرات الرقمنة المالية خلال عامي 2023 و2024، فقد ارتفعت قيمة العمليات المنفذة عبر المقسم الوطني (National Switch) من نحو 800 مليار دينار إلى أكثر من 2 تريليون دينار خلال عام واحد، كما ارتفعت المدفوعات الحكومية الإلكترونية إلى ما يقارب 912 مليار دينار، وازدادت عمليات الدفع الإلكتروني في محطات الوقود بصورة كبيرة نتيجة إلزام عدد من المؤسسات الحكومية باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وهو ما يعكس نجاح الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في توسيع استخدام أدوات الدفع الرقمي.

كما أسهمت الإجراءات التنظيمية الجديدة، ومنها توسيع استخدام أجهزة نقاط البيع (POS)، ورفع حدود السحب والدفع بالبطاقات المصرفية، في زيادة الإقبال على الخدمات المصرفية الرقمية. وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن إصدار تعليمات تنظيم خدمات الدفع الرقمي رقم (2) لسنة 2024 يمثل نقطة تحول في تحديث البنية المالية العراقية، من خلال تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، وهذا يعني توفير بيئة مناسبة لنجاح أي برنامج مستقبلي لإصلاح العملة الوطنية.[6]

وعليه، يمكن النظر إلى مشروع حذف الأصفار بوصفه فرصة لإطلاق برنامج وطني لإعادة هيكلة الدورة النقدية، بالشكل الذي يشجع

6. United Nations Development Programme (UNDP), The Turning Point: Iraq's Leap into the Digital Economy, United Nations Development Programme, December 3, 2024, Available at: https://www.undp.org/arab-states/press-releases/turning-point-iraqs-leap-digital-economy

المواطنين على إيداع الأموال المكتنزة في الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية عند استبدال العملة، مع منح حوافز مالية أو مصرفية للمودعين، وتوسيع نطاق استخدام المدفوعات الرقمية في جميع التعاملات الحكومية والتجارية. ومن شأن هذه السياسة أن تزيد من حجم الودائع المصرفية، وتخفض الطلب على النقد الورقي، وتمنح البنك المركزي قدرة أكبر على إدارة السيولة والتحكم في عرض النقد، بدلاً من بقاء جزء كبير من الكتلة النقدية خارج الدورة الاقتصادية.

V. رؤية مقترحة لدمج سياسة حذف الأصفار مع الرقمنة للحد من الاكتناز

إن نجاح مشروع حذف الأصفار في العراق يتطلب الانتقال من المفهوم التقليدي القائم على استبدال الأوراق النقدية إلى مفهوم أوسع يتمثل في الإصلاح النقدي الرقمي، بالشكل الذي تكون فيه عملية استبدال العملة جزءاً من برنامج شامل يهدف إلى إعادة هيكلة الدورة النقدية، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. وتؤكد التجارب الدولية أن الاقتصادات التي رافقت الإصلاح النقدي بتطوير أنظمة المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية حققت نتائج أفضل في استقرار النظام النقدي وزيادة كفاءة السياسة النقدية، مقارنة بالدول التي اكتفت بتغيير الفئات النقدية فقط دون إجراء عملية إصلاح.

كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن التحول الرقمي في القطاع المالي أصبح أحد أهم متطلبات تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة إدارة السيولة النقدية. ولتحقيق ذلك، يمكن اعتماد برنامج متكامل يقوم على فتح حساب مصرفي أو محفظة إلكترونية لكل مواطن قبل البدء بعملية استبدال العملة، بحيث يتم إيداع المبالغ المستبدلة مباشرةً في الحسابات المصرفية، مع منح أصحابها حرية السحب التدريجي أو استخدامها في عمليات الدفع الإلكتروني، والاستفادة من الحوافز والمنافع الممكن تقديمها لتشجيع هذه العملية.

ويسهم هذا الإجراء في إدخال جزء كبير من الأموال المكتنزة إلى النظام المصرفي، ويوفر قاعدة بيانات مالية تساعد في تطوير الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي، وتحسين قدرة البنك المركزي على إدارة عرض النقد والسيطرة على مستويات السيولة. ويتوافق هذا التوجه مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025–2029)، التي تستهدف رفع نسبة امتلاك الحسابات المالية إلى 50% من السكان البالغين، ورفع استخدام المدفوعات الرقمية إلى 85% بحلول عام 2030.[7]

إن هذه السياسة يجب أن تتزامن مع منح حوافز تشجع المواطنين على إيداع الأموال في المصارف، مثل إعفاء الودائع الجديدة من بعض الرسوم، أو منح عوائد تشجيعية على الودائع، أو توفير

7. البنك المركزي العراقي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029، بغداد، 2025.

تسهيلات ائتمانية للمودعين، فضلاً عن إلزام المؤسسات الحكومية بصرف الرواتب والمدفوعات كافة عبر الحسابات المصرفية، وتوسيع استخدام أجهزة نقاط البيع (POS) والمحافظ الإلكترونية في جميع الأنشطة التجارية والخدمية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تزيد من سرعة دوران النقود داخل الاقتصاد، وتخفض تكاليف تداول النقد، وتعزز كفاءة النظام المالي في العراق.

VI. المزايا والتحديات المتوقعة

إن تطبيق سياسة حذف الأصفار بالتزامن مع الرقمنة المالية في العراق يمكن أن يحقق مجموعة من الآثار الاقتصادية الإيجابية، ومن أهمها:

1. استقطاب الأموال المكتنزة وإعادتها إلى الجهاز المصرفي، مما يزيد من حجم الودائع ويعزز قدرة المصارف على تمويل الاستثمار والقطاع الخاص.
2. معالجة مشكلة نقص السيولة النقدية داخل الجهاز المصرفي دون الحاجة إلى زيادة الإصدار النقدي.
3. خفض تكاليف طباعة ونقل وخزن وإتلاف العملة الورقية نتيجة تراجع الاعتماد على النقد.
4. زيادة فاعلية السياسة النقدية من خلال تحسين قدرة البنك المركزي على متابعة التدفقات النقدية وإدارة عرض النقد.
5. تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية

والمحافظ الإلكترونية.

6. الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتقليل التهرب الضريبي وغسل الأموال، نتيجة ارتفاع نسبة المعاملات المسجلة إلكترونياً.

7. تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتسريع عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني، بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات العامة.

وعلى الرغم من المزايا المتوقعة، فإن نجاح هذه السياسة يتطلب معالجة عدد من التحديات، أهمها: ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، والتفاوت في البنية التحتية الرقمية بين المحافظات العراقية، وانخفاض الثقافة المالية والرقمية لدى نسبة غير قليلة من السكان، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير التشريعات الخاصة بحماية البيانات والأمن السيبراني، وزيادة الاستثمارات في مراكز البيانات وشبكات الاتصالات، وضمان استقرار التيار الكهربائي والإنترنت، وهي عوامل تُعد ركائز أساسية لنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما أن تنفيذ مشروع حذف الأصفار في ظل غياب هذه المتطلبات قد يحد من تحقيق الأهداف المرجوة، ويؤدي إلى استمرار ظاهرة الاكتناز النقدي، وإن كان بفئات نقدية جديدة.

VII. الخاتمة واجراءات العمل

مما سبق، يتضح أن مشكلة نقص السيولة النقدية في العراق لا تعود إلى انخفاض حجم الكتلة النقدية، وإنما إلى ارتفاع نسبة الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي، وما يترتب على ذلك من ضعف قدرة المصارف على أداء دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. كما تبين أن سياسة حذف الأصفار، على الرغم من أهميتها في تبسيط النظام النقدي وخفض تكاليف تداول العملة، إلا أنها لن تحقق أهدافها الاقتصادية بصورة كاملة إذا ما نُفذت بمعزل عن مشروع وطني للتحول الرقمي.

كما أن التوسع في المدفوعات الإلكترونية والشمول المالي يوفر فرصة حقيقية لاستقطاب الأموال المكتنزة، لا سيما إذا ما رُبطت عملية استبدال العملة بفتح الحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية، بالشكل الذي يعزز حجم الودائع، ويرفع كفاءة السياسة النقدية، ويخفض الاعتماد على النقد الورقي. ومن ثم، فإن نجاح الإصلاح النقدي في العراق يتطلب دمج سياسة حذف الأصفار مع الرقمنة المالية ضمن برنامج إصلاح اقتصادي ومصرفي متكامل يضمن تحقيق الاستقرار النقدي، وتحسين كفاءة النظام المالي، ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

أما الإجراءات التي يجب العمل بها، فيمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

1. اعتماد مشروع حذف الأصفار ضمن برنامج شامل للإصلاح النقدي والرقمنة، وليس بوصفه إجراءً فنياً لتغيير الفئات النقدية فقط.

2. ربط عملية استبدال العملة بفتح حسابات مصرفية أو محافظ إلكترونية لجميع المواطنين.

3. تقديم حوافز مالية وتشريعية لتشجيع إيداع الأموال المكتنزة داخل المصارف.

4. الإسراع في استكمال البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، وتوسيع انتشار أجهزة نقاط البيع والمحافظ الإلكترونية.

5. تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من خلال تطوير الخدمات الإلكترونية، وضمان سرعة تنفيذ المعاملات، وحماية حقوق المودعين.

6. إصدار تشريعات متكاملة لحماية البيانات والأمن السيبراني، بالشكل الذي يعزز الثقة بالمعاملات الرقمية.

7. تنفيذ حملات وطنية من خلال مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للتثقيف المالي والرقمي، والتشجيع على قبول المجتمع لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي.

VIII. المصادر:

- البنك المركزي العراقي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029، بغداد، 2025.
- عبد الحسىن جلىل الغالبي ورجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي وسياسة حذف الاصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 10 عدد 30، جامعة الكوفة، 2014.

- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2024, Statistics and Research Department, Baghdad, 2025.

- Arab Monetary Fund (AMF), Iraq Launches National Financial Inclusion Strategy 2025–2029, Arab Monetary Fund, May 25, 2025, Available at: https://www.amf.org.ae/en/news/25-05-2025/iraq-launches-national-financial-inclusion-strategy-2025-2029

- IMF, 2024 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR IRAQ, Country Report No. 24/128, May 2024.

- United Nations Development Programme (UNDP), The Turning Point: Iraq's Leap into the Dig-

ital Economy, United Nations Development Programme, December 3, 2024, Available at: https://www.undp.org/arab-states/press-releases/turning-point-iraqs-leap-digital-economy

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org